مختارات من الصحف العبرية

العدد 4209، 4-1-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

تصاعد الدخان جراء القصف الإسرائيلي على جنوب لبنان (نقلاً عن "معاريف")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

عاموس هرئيل: الهجوم في الضاحية إشارة إلى إيران وحزب الله تفيد باستعداد إسرائيل لحرب شاملة في لبنان 2

تامير فاردو: الحرب لم تغير شيئاً: إسرائيل لا تزال على طريق الدمار الذي رسمه نتنياهو 4

تمار عيلام جيندين: الهجوم في إيران: اتهام إسرائيل، لكن التقديرات تشير إلى طرف آخر 7

مردخاي كرمينتسر: التصريحات المتفلتة للمسؤولين في إسرائيل تُفاقم تردّي وضعها القانوني 10

أخبار وتصريحات

بايدن قدّم تطمينات لنتنياهو بأن الولايات المتحدة ستظل تحتفظ بوجود عسكري كبير في منطقة الشرق الأوسط 14

تقرير: مسؤولون من ديوان رئاسة الحكومة ومن عدة وزارات وهيئات حكومية يشاركون في التعامل مع دعوى اتهام إسرائيل بارتكاب جريمة إبادة جماعية ضد الفلسطينيين التي قدمتها جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية 15

المحكمة الإسرائيلية العليا تقرّر إرجاء تطبيق تعديل "قانون أساس: الحكومة" يهدف إلى منع عزل نتنياهو 17

تقرير: رافضاً إدانة وزارة الخارجية الأميركية، سموتريتش يكرّر دعمه تشجيع الهجرة الطوعية لسكان قطاع غزة إلى دول أُخرى 19

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

عاموس هرئيل – محلل عسكري

"هآرتس"، 2024/1/4

الهجوم في الضاحية إشارة إلى إيران وحزب الله
تفيد باستعداد إسرائيل لحرب شاملة في لبنان

- اغتيال المسؤول الرفيع المستوى في "حماس" صالح العاروري، وخصوصاً المكان الذي جرى فيه، المربع الأمني "الشيعي" في الضاحية الجنوبية في بيروت، يضعان حزب الله أمام معضلة بشأن طبيعة تورُّطه في الحرب المستمرة ضد إسرائيل. لقد هدّد الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، في آب/أغسطس الماضي، بالرد بعنف على أي هجوم إسرائيلي في الأراضي اللبنانية. اغتيال العاروري، الشخصية البارزة في "حماس"، على الأراضي اللبنانية، في قلب معقل حزب الله، من شأنه إجبار نصر الله على الرد بعنف.
- لكن كلام نصر الله في الأمس، في خطاب مُعدّ سلفاً، لا يشير إلى أن زعيم حزب الله يتوجه إلى الحرب. لقد وصف في خطابه اغتيال العاروري 3 مرات على التوالي بـ"جريمة حرب"، لن يسكت عنها حزبه. ومع ذلك، يبدو من كلام نصر الله أن توجُّه حزب الله ليس نحو حرب شاملة، بمبادرة منه. وإذا قررت إسرائيل شنّ مثل هذه الحرب، فإن الحزب سيردّ بقوة هائلة، ومن دون قيود وكوابح، قال نصر الله.
- ... بدأت المواجهة بين حزب الله وإسرائيل في 8 تشرين الأول/أكتوبر، غداة هجوم "حماس" على مستوطنات "غلاف غزة". ونصر الله الذي لم يكن على عِلم مسبق بنية "حماس" في القطاع القيام بهذا الهجوم في هذا التوقيت، وجد نفسه في مأزق. وبعد التشاور مع رعاته الإيرانيين، قرر اختيار طريق وسط: شنّ هجمات يومية على قوات الجيش الإسرائيلي على طول الحدود

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مع لبنان، من دون محاولة القيام بهجوم واسع النطاق بإطلاق آلاف الصواريخ والقيام باقتحامات للأراضي الإسرائيلية. إسرائيل ردت بصورة ملائمة، وركزت هجماتها على أهداف حزب الله، بالقرب من السياج الحدودي.

- لاحقاً، قامت إسرائيل بخطوة أدت إلى تعقيد الوضع: لقد أجلت عشرات الآلاف من المدنيين عن المنطقة التي تبعد 3–5 كلم عن الحدود. وبذلك حصل حزب الله، من دون تخطيط، على إنجاز كبير: لقد تحول عدد كبير من سكان الشمال إلى نازحين في بلدهم، إلى جانب النازحين من "غلاف غزة". مطالبة هؤلاء الحكومة بضمان عودتهم في واقع أمني أفضل، تضع إسرائيل وحزب الله على مسار اشتباك حاد للغاية، من دون أن يكون لذلك علاقة باغتيال العاروري.
- قرار اغتيال العاروري، ومعه 6 ناشطين آخرين في لبنان، في قلب الضاحية، هو إشارة إلى حزب الله وإيران، بأن إسرائيل المتهمة بالاغتيال، مستعدة بما فيه الكفاية لاحتمال نشوب حرب مع لبنان. بعد مرور 3 أشهر على الحرب، لم تنجح إسرائيل في اغتيال أحد من المسؤولين الرفيعي المستوى في "حماس" في القطاع. من هنا، يبدو أن اغتيال العاروري، الشخصية البارزة التي كان لها دور في التخطيط لمئات الهجمات في الضفة الغربية، هو حالياً بديل معقول.
- رئيس الموساد دافيد بارنيع قال في الأمس، في تشييع رئيس الموساد السابق تسفي زامير: "يجب أن تعلم كل أم عربية شارك ابنها في 'مجزرة' 7 أكتوبر أنه محكوم عليه بالموت". ويشير كلام بارنيع إلى أن النيات الإسرائيلية لا تستهدف فقط "مخربي" النخبة، بل أيضاً كبار مسؤولي "حماس" في الداخل والخارج.
- إلى جانب حزب الله، هناك حساب ضد إسرائيل لـ"حماس" في بيروت، تريد تصفيته. وقد يأتي الرد بواسطة إطلاق كثيف للصواريخ من عناصر الحركة في لبنان، أو من خلال شن هجمات في الضفة الغربية. الأيام المقبلة في الضفة والقدس ستكون حساسة للغاية، فالعديد من عناصر الذراع العسكرية لـ"حماس" في الضفة الغربية، الذين حصلوا منها على مال

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وتوجيهات، سيرغبون الآن في الانتقام، إلى جانب مشاعرهم القوية إزاء أعمال القتل في غزة.

<u>تامير فاردو – رئيس الموساد السابق</u>
"موقع N12"، 2024/1/3

الحرب لم تغير شيئاً: إسرائيل لا تزال على طريق الدمار الذي رسمه نتنياهو

- تمر الأيام والأشهر والسنوات على حُكم الرجل الواحد. العيون لا تزال مغلقة، وربما مفتوحة، لكنها لا ترى شيئاً.
- دولة إسرائيل تمر بالفترة الأصعب والأكثر تعقيداً منذ قيامها. يبدو أن هناك يداً خفية نجحت في دفع دولة مُحبة للحياة، ديناميكية، ومذهلة، إلى حافة الهاوية. ومع ذلك، فإن اليد الخفية نفسها، يبدو أنها نجحت في وضع نظارات واقع افتراضي على عيوننا، وتمكنت من جعلنا نشاهد صورة معاكسة للواقع.
- سنة 2023، التي انتهت أخيراً، كانت السنة الأفظع على جميع الصعد. بدأت ببناء ائتلاف فاسد، كل الهدف منه حماية رئيس الحكومة، المتهم في المحكمة. حكومة استخدمها نتنياهو وياريف ليفين لإعلان انتصارهما، حكومة يشكل فيها المتطرفون ركيزة أساسية ويتولون مناصب مركزية، كوزارتَي المالية والأمن الداخلي، بالإضافة إلى 10 وزراء غير ضروريين، وتفكيك وإعادة تركيب للوزارات في الحكومة من دون أي منطق، أو جدوى. وإلى جانب هذا كله، وضع ميزانية، الهدف منها واحد، المحافظة على الائتلاف حتى لو كان الثمن تفكيك الدولة.
- لم يمر سوى شهرين، ليبدأ الانقلاب القضائي بقيادة نتنياهو وليفين، وتبدأ معه الفوضى. نتنياهو أطلق حملة لبثّ التفرقة، هدفها الوحيد هو هدم المجتمع في إسرائيل، وتبنّي مسيانية أحزاب اليمين والأحزاب الحريدية. ولم تساعد تحذيرات وزير الدفاع يوآف غالانت، جميعها. شهراً بعد شهر،

كانت تتوالى تحذيرات أجهزة الأمن من تهديد واضح وفوري بحرب متعددة الجبهات، ولم يصغِ أحد إليها.

- الأزمة لم تكن فقط في المجتمع الإسرائيلي، بل كان هناك أزمة لا تقل خطورة مع صديقة إسرائيل والداعمة الأكبر لها. الإدارة الأميركية، التي نظرت إلى حكومة إسرائيل بقلق متصاعد.

الالتزام تجاه إسرائيل – حتى خلال فترة الأزمة في العلاقات

- العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة تستند إلى القيم المشتركة، قيم الديمقراطية، وإلى كون إسرائيل الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وإلى مكانة يهود الولايات المتحدة في المجتمع الأميركي. هذه المكانة هي الأساس الاستراتيجي الكبير الذي كان لإسرائيل في الشرق الأوسط والعالم برمته. وهي التي جعلت إسرائيل أكثر من مجرد حليفة. وشكلت قوة الولايات المتحدة درعاً في مواجهة التحركات ضد إسرائيل في الساحة الدولية، خطوات استثنائية: "فيتو" في الأمم المتحدة ومؤسساتها على مدار عشرات الأعوام، وضمانات أمنية فريدة في نوعها، تحافظ على تفوّق إسرائيل التكنولوجي، ودفاع عن إسرائيل في المؤسسات الدولية، كالوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤسسات حقوق الإنسان والمحاكم. أمّا على الصعيد الأمني، فيوجد بين إسرائيل والولايات المتحدة تعاون غير مسبوق، لا يشبه إلا التعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا، وكان طوال 20 عاماً تقريباً، بمثابة أداة ضغط كبيرة في الصراع الإسرائيلي ضد إيران، والإرهاب في العالم عموماً، وفي السياق الفلسطيني بصورة خاصة، وفي مجالات الاستخبارات والعمليات.
- وأكثر من ذلك، فإن الاعتراف بأن إسرائيل ستحصل على السلاح والذخيرة اللازمة في وقت الأزمات، كان غير مسبوق في العلاقات الدولية. هذه العلاقات حُفظت أيضاً عندما هاجم نتنياهو، شخصياً، الرئيس الأميركي باراك أوباما. التعاون الاستخباراتي والعملياتي تخطى كل حدود الخيال.
- عدم دعوة نتنياهو إلى البيت الأبيض لم يكن صدفة. الإدارة الأميركية صدمها الائتلاف الحكومي الذي أقامه نتنياهو، كونها حكومة متطرفة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ذات مكونات مسيانية وعنصرية مرعبة. تصريحات وزراء الحكومة واستهتارهم بقيمة العلاقات بين الدولتين تم الرد عليها بطلب وقف الانقلاب القضائي وما يحدث في الضفة الغربية. وذلك عبر رسائل، مفادها أن مكانة إسرائيل في الولايات المتحدة تصبح أسوأ بمرور كل يوم، وأن يهود الولايات المتحدة بدأوا بإظهار علامات تعبّر عن ضيقهم. وعلى الرغم من هذا كله، فإن حكومة إسرائيل لا تزال ماضية في طريقها. وعلى الرغم من جميع التحذيرات من حرب متعددة الجبهات، فإن حكومة إسرائيل ظلت نائمة.

إسرائيل تتحول إلى عائق في السياسة الإقليمية للولايات المتحدة

- في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، تلقت إسرائيل الضربة الأثقل منذ إقامتها. جرى احتلال النقب الغربي أكثر من يومين، خلّف نحو 1200 قتيل، وآلاف المصابين، و240 مخطوفاً، و150 ألف لاجئ في بلدهم. بدأت الحرب، دفاعاً عن الوطن، لكن ليس في غزة فقط، بل على الحدود الشمالية أيضاً، وهناك جهود كبيرة تُبذل لمنع اشتعال الضفة الغربية، وتم إغلاق مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية. ومن الجيد التذكير بأن حدثاً مشابهاً جرى في سنة 1967، وكان مبرراً لاندلاع حرب الأيام الستة.
- الأميركيون يحاولون أن يشرحوا للحكومة أنه على الرغم من الكارثة والثمن الباهظ، هناك فرصة تاريخية لدمج إسرائيل في المنظومة الإقليمية التي تريد الولايات المتحدة إقامتها، كردّ على التهديد الإيراني – الروسي– الصيني في الشرق الأوسط. ويشارك في هذه المنظومة كلٌّ من الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل والإمارات وبقية الدول المعتدلة. هذه الفرصة، إذا تم تحقيقها، فيمكن أن تكون بداية حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وتضمن أمن إسرائيل.
- في هذه المرحلة، تبدو القدرة على تحقيق هذه الفرصة أمراً غير واقعي. إن دافع البقاء لدى رئيس الحكومة وتعلُّقه بالأحزاب المتطرفة لا يسمحان باستغلال هذه الفرصة. الخطر الكبير على دولة إسرائيل هو أنها، وللمرة الأولى، يمكن أن تكون في مواجهة مباشرة مع مصالح الأمن القومي

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الأميركي العليا. هذا السلوك غير المسؤول من حكومة إسرائيل ورئيسها، يمكن أن يؤدي إلى تهديد وجودي للدولة الصهيونية، وأيضاً ليهود الشتات.

- الويل لنا، إذا قام البنتاغون ووزارة الخارجية الأميركية، في يوم من الأيام، بتوجيه بيان إلى الكونغرس والبيت الأبيض، وقالا فيه إن إسرائيل لم تعد رصيداً للولايات المتحدة، وتحولت إلى عبء استراتيجي! الأمور أمامنا واضحة، ومن الأفضل لنا جميعاً أن نفهم ذلك.

<u>د. تمار عيلام جيندين – خبيرة في الشؤون الإيرانية في جامعة حيفا</u>
"معاريف"، 2024/1/4

الهجوم في إيران: اتهام إسرائيل، لكن التقديرات تشير إلى طرف آخر

- في 3 كانون الثاني/يناير، وقع حادث "استشهاد" الحاج قاسم سليماني... في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، انضم إليه السيد رضي الموسوي، الضابط اللوجستي الرفيع المستوى في فيلق القدس، والمسؤول عن التنسيق ونقل السلاح، الموجّه ضد إسرائيل، إلى الساحات المختلفة. وأعلنت الجمهورية الإسلامية أنها سترد بعنف في الزمان والمكان الملائمَين.
- بعد استشهاد الموسوي، صدر عن المتحدث بلسان قائد الحرس الثوري تصريحات محرجة، قال فيها إن عملية طوفان الأقصى هي جزء من الانتقام لمقتل الحاج قاسم سليماني. وأضاف أن عدداً من الأعمال الانتقامية جرى في الأعوام الأخيرة، لكنه لا يستطيع الحديث عنها. جاء هذا التصريح بعد 3 أشهر، حرصت خلالها الجمهورية الإسلامية على التشديد أنه لا دخل لها فيما جرى في 7 أكتوبر. لكن بعد نفي "حماس" لكلام الناطق بلسان قائد الحرس الثوري، صدر اعتذار وتوضيح.
- عشية إحياء ذكرى اغتيال سليماني، وصلنا خبر اغتيال صالح العاروري في بيروت. في اليوم التالي، وخلال مراسم إحياء ذكرى اغتيال سليماني

في حديقة الزهور في مدينة كرمان، وقع انفجاران بفارق عشر دقائق على الطريق الذي تدفق إليه الناس. وتحدثت التكهنات الأولية عن مخرب انتحاري (شهود وصفوه بأنه طالب)، أو تفجير اسطوانتَي غاز. لكن حتى كتابة هذه السطور، تدل التقديرات على انفجار حقيبتَين مفخختَين بعبوات ناسفة من أجل زيادة الأضرار. وبلغ تعداد الشهداء 200 قتيل [أُعلن عن سقوط 3 قتلى].

- هذه العملية لا تحمل بصمات إسرائيل. فحتى الآن، كانت العمليات المنسوبة إلى إسرائيل، أو إلى أذرعها في إيران، كلها عمليات جراحية، اغتيال شخص محدد بعد ملاحقة دقيقة، ومع الحد الأدنى من الضحايا الأبرياء. أو عمليات سيبرانية تشل قطاعات كاملة في الاقتصاد، البصمة الإسرائيلية التي أعرفها في الحالات التي لا يوجد فيها إعلان مسؤولية رسمية، هي التحذير مسبقاً من أجل عدم إلحاق الأذى بالمدنيين. لا يوجد أي منطق يدفع إسرائيل إلى تنفيذ عملية يُقتل فيها 200 مواطن [العدد هو 103قتلى]، من دون أن يكون بينهم مسؤول رفيع المستوى. صحيح أن القتلى ليسوا من المتعاطفين مع إسرائيل، لكن هذا لا يجعلهم أهدافاً تقليدية لها.
- يمكننا أن نجد في شبكات التواصل الاجتماعي نظريات المؤامرة التي تتهم النظام بالتفجير... من أجل افتعال حادث يبرر هجوماً مباشراً على إسرائيل، أو زيادة تدخُّل إيران في الحرب، وتحويلها إلى حرب إقليمية، أو عالمية.
- لكن هذه النظرية لا تصمد لأن ذكرى استشهاد سليماني والقتل البشع للسيد رضي الموسوي قبل أسبوع يشكلان سبباً كافياً للهجوم على إسرائيل، إذا كانت الجمهورية الإسلامية ترغب في ذلك. والسبب وراء الانتقام البارد هو وجود أشخاص واقعيين في رأس المنظومة السياسية، مقتنعين بعدم جدوى ذلك. وبحسب تقديري، فإن المصلحة الإيرانية لا تزال تفضل عمليات الاستنزاف المحدودة، وليس الدخول في معركة شاملة.
- من المحتمل تنفيذ عملية انتقامية مؤلمة. ومن هنا، من الضروري رفع نسبة اليقظة، لكن الجمهورية الإسلامية ليست معنية حقاً بتدمير دولة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

إسرائيل، لأنه من دون وجودها، ستخسر العدو المشترك الذي تحاول جمع العالم الإسلامي حوله.

- والحال هذه، مَن يقف وراء الهجوم؟
- أحد الأمور التي يجب أن نفهمها هو أن إيران دولة متعددة الإثنيات، وهناك جماعات متعددة تعيش وسط 85 مليوناً. جزء من هذه الإثنيات ينتمي إلى حركات انفصالية، وخصوصاً السنية من بينها، البلوتش في جنوب شرق إيران الذين يطمحون إلى الاستقلال والتوحد مع إخوانهم ما وراء الحدود في أفغانستان وباكستان، وهناك الأكراد في شمال غرب إيران الذين هم أيضاً يتطلعون إلى الاستقلال والاتحاد مع إخوانهم في العراق وتركيا وسورية، وهناك العرب في جنوب غرب إيران الذين يريدون إقامة دولة مستقلة باسم الأهواز، بدلاً من محافظة خوزاستان اليوم.
- هذه المجموعات جميعها، لها تاريخ عنيف من المقاومة، يشمل خطف جنود (الخلية السرية البلوتشية)، والهجمات على مبنى المجلس (البرلمان)، وعلى ضريح الخميني (الأكراد المتعاطفون مع `داعش`)، وهجمات وزرع قنابل في أماكن وخلال مناسبات رسمية (الخلية السرية الأهوازية)، حتى حركة "مجاهدي خلق" الموجودة في الخارج، لها تاريخ من الهجمات والتفجيرات ضد أهداف تابعة للنظام ومؤيديه. وفي تقديري، إن إحدى هذه المجموعات هي وراء الهجوم.
- تزداد نظرية المؤامرة مع ارتفاع أعداد القتلى، ومع اتضاح عدم وجود أي مسؤول كبير بينهم. كيف تجنّب كبار المسؤولين في النظام والمؤسسة الأمنية الحادث؟ هل صحيح أن النظام نفّذ العملية كذريعة للتحرك ضد إسرائيل؟ وفي الواقع، ليس من المنطقي حاجة النظام إلى ذريعة إضافية ضد إسرائيل، بل ربما هو يبحث عن ذريعة أُخرى للقيام باعتقالات واسعة في صفوف معارضيه في البلد، وخصوصاً بين الجماعات الانفصالية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مردخاي كرمينتسر – خبير قضائي إسرائيلي في مجالات القانون الجنائي والعسكري، ومحاضر في كلية القانون في الجامعة العبرية، والنائب السابق لرئيس "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"

"هآرتس"، 3/1/2024

التصريحات المتفلتة للمسؤولين في إسرائيل
تُفاقم تردّي وضعها القانوني

- طلب الاستئناف الذي تقدمت به جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية، بدعوى أن إسرائيل ترتكب جريمة إبادة جماعية في غزة، والتماسها المطالبة بإصدار أمر موقت لوقف نشاطاتها العسكرية في غزة، قد يمثل خطراً حقيقياً على الموقف الإسرائيلي. إن مثل هذا الأمر موجّه ضد الدولة، ولا يحدد مسؤولية شخصية جنائية لفرد ما، لكنه يمكن أن يُستخدم أيضاً كخلفية وأساس لإجراءات قضائية في المحكمة الجنائية الدولية، وخصوصاً إذا وجهت محكمة العدل الدولية إصبع الاتهام إلى شخصيات معينة.
- تتمثل المشكلة، إسرائيلياً، في أن جريمة الإبادة الجماعية معرّفة، بصورة قاطعة، بأن هدفها التدمير الكلي أو الجزئي لمجموعة قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو دينية. وعندما يترافق هذا الهدف مع قتل عدد، ولو كان قليلاً، من هذه المجموعة الكبرى، أو حتى التسبب بإصابة خطِرة لبعض هؤلاء، فإن هذه الأفعال تندرج في إطار جريمة الإبادة الجماعية. كذلك هي الحال بشأن فرض ظروف معيشية معينة على مثل هذه الفئة، بهدف القضاء عليها، إمّا بصورة شاملة، أو جزئية.
- عادةً ما يكون هناك مشكلات في إثبات الأساس النفسي لهدف الإبادة. لكن سيكون في الإمكان، في حالتنا هذه، عرض سلسلة طويلة من تصريحات الساسة الإسرائيليين أمام المحكمة (وضمنها تصريح الوزير عميحاي إلياهو، الذي قال إن إلقاء قنبلة نووية على غزة هي "طريقة إضافية" للقتال

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ضد `حماس`)، وقادة الرأي الذين دعوا إلى التعامل مع غزة كما تعامل العبرانيون القدامى مع شعب العماليق (مثلاً، نتنياهو الذي اقتبس في رسالته الموجهة إلى الجنود مقطع "تذكّر ما الذي فعله بك العماليق")، وتجويع سكان غزة بلا رحمة، وغياب أي تمييز بين مقاتلي "حماس" وسكان غزة من غير المقاتلين، والدعوة إلى التخفيض الجذري لعدد سكان غزة (بناءً على تصريح وزير المالية بتسلئيل سموتريتش: "إذا كان في غزة 100 أو 200 ألف من العرب، بدلاً من مليونين، فإن النقاش بشأن اليوم الذي يتلو الحرب سيكون مختلفاً")، أو الإبادة الجماعية لهؤلاء السكان.

- إن التعريف الغامض والفضفاض لأهداف الحرب المعلنة أيضاً، وخصوصاً إزاء كل ما يتعلق بالبنية السلطوية (لا العسكرية) لـ"حماس" في غزة، لا يفيد إسرائيل. إلى جانب امتناع النيابة العامة من فتح تحقيقات ضد عبارات واضحة تدعو إلى إبادة شعب. إن هذا الخطاب غير المسؤول، والهائج، يضرّ بإسرائيل كثيراً.
- إن الطريقة للحد من الأضرار هي في وضع حاجز فاصل بين هذه الثرثرة وبين قيادة الجيش. سيكون هناك حاجة إلى إظهار أن الجيش لا ينجرف مع هذا التيار العكر، ويلتزم قوانين الحرب والمبادىء الأخلاقية الإنسانية الأساسية. سيكون من السهل النجاح في تحقيق ذلك عندما يكون المقصود أشخاصاً من المؤثرين بمختلف أنواعهم. لكن سيكون من الأصعب فعل ذلك عندما تصدر هذه التصريحات عن سياسيين وأعضاء في الحكومة يخضع الجيش لهم. عندما تقوم إسرائيل أمام المحكمة بعرض الفظائع التي قام بها "مخربو حماس" والغوغائيون الذين رافقوهم، بكل ما في هذه الفظائع من تفاصيل وخطورة، إلاّ أنه من الخطأ اعتبار هذا الأمر كافياً، لأن الصور المرعبة قد تُفسّر بأنها حافز للانتقام والرد المتطرف غير الملجوم، الذي يصل إلى حد الإبادة الجماعية.
- يجب أن نأخذ في اعتبارنا أيضاً أن دلائل ستُقدم إلى المحكمة على ما ألحقته هجمات الجيش بالسكان المدنيين، وهؤلاء، بحسب القانون الدولي، لا يتساوون مع "حماس". ونحن كإسرائيليين، لا نشاهد هذه الصور والمعاناة الخطِرة فيها، وهو ما يخلق لدينا تصوراً جزئياً ومشوهاً عن

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الواقع. هذه الصورة المتشكلة لدينا ليست هي الصورة التي ستراها المحكمة.

- إن الأفعال التي تندرج في نطاق الدفاع المشروع عن النفس هي أفعال مبررة، وبالتالي لا يمكن إدراجها ضمن جريمة الإبادة الجماعية. وسيتعين على إسرائيل أن تثبت أن تصرفات الجيش تندرج تحت هذا التعريف. هذا يعني أن الجيش، الذي شن الحملة بعد تعرُّض إسرائيل لهجوم وحشي غير عادي، وجّه هجماته نحو أهداف عسكرية، لا مدنية، وتم الالتزام بمبدأ التناسبية. ومعنى هذا المبدأ يتمثل في الموازنة بين هدف العمل العسكري (الإنجاز العسكري المطلوب) والضرر اللاحق بالمدنيين غير الضالعين في القتال، بحيث لا يكون الضرر اللاحق بالمدنيين مفرطاً.
- سيتعين على إسرائيل، أولاً وقبل كل شيء، أن تبين أن الإجراءات التي يقوم بها الجيش تلتزم قواعد الحرب. بمعنى أنه كان هناك إجراءات منظمة وصارمة تعتمد على الاستشارة القضائية، يتم في إطارها موازنة المنفعة والضرر الناجمَين عن عمل عسكري معين، ويظهر في نتيجتها أن الضرر الذي سيلحق بالمدنيين ليس مبالغاً فيه، قياساً بالهدف العسكري المنشود.
- إن السؤال الأساسي المتمثل في "متى يُعتبر الضرر اللاحق بالمدنيين مفرطاً"، هو سؤال صعب ومعقد، وما من إجابة واضحة عنه. في هذا السياق، ستكون إسرائيل مُلزمة، بحكم وفرة الأدلة التي تملكها، بالإشارة إلى "الاستخدام الإجرامي" (المخالف لقوانين الحرب) الذي استخدمته وتستخدمه "حماس" ضد السكان المدنيين؛ في المستشفيات، والمساجد، والمدارس، ورياض الأطفال، والمنازل الخاصة، كدروع بشرية في مواجهة الجيش الإسرائيلي. كما أن على إسرائيل بذل جهدها من أجل إبعاد السكان المدنيين عن الأهداف العسكرية، كي لا يتعرضوا للأذى. والسؤال الذي ستطرحه إسرائيل بكل صرامة أمام المحكمة هو: هل يُعقل أن قوانين الحرب تمنع المعتدى عليه من الدفاع عن نفسه بشكل فعال لأن المعتدي يحيط نفسه بالمدنيين؟ ومع ذلك، فسيتعين على إسرائيل مواجهة عدة حالات وقعت فيها، ظاهرياً، إصابات لعدد كبير من المدنيين بصورة جسيمة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

للغاية، حتى عندما كان الهدف العسكري متواضعاً (من حيث الإنجاز المنشود).

- وحتى لو ثبت أن إسرائيل خرقت في بعض الحالات قوانين الحرب في هذا الصدد، هذا لا يعني أنها ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية. من أجل تحقيق ذلك، من الضروري إثبات توفّر أركان هذه الجريمة، وعلى رأسها إثبات عنصر الهدف. من خلال الصراخ، والإحباط، والعنصرية، تسببنا لأنفسنا بأضرار جسيمة في هذا السياق. من الخطر أن نترك لأنفسنا العنان، استناداً إلى أن الشعب اليهودي كان ضحية لجريمة إبادة شعب، أو إلى مقارنة ما قام به الجيش الإسرائيلي بما قامت به جيوش أُخرى (كالجيش الأميركي) من ناحية العلاقة العددية بين الضحايا العسكريين والمدنيين. إن القانون الدولي لا يخلو من حالات التطبيق الانتقائي، وما لم يتم طرحه أمام المحكمة [عدم وجود ادعاءات أمام المحكمة بشأن قيام الجيش الأميركي بتنفيذ إبادة جماعية، على الرغم من العدد الهائل لضحاياه من المدنيين] للبت فيه، لن يشكل سابقة في أي حال.
- لكن الضرر الذي قد يلحق بإسرائيل ليس ضرراً قانونياً فحسب. فإذا أصدرت محكمة لاهاي أمراً احترازياً، سواء أكان كاملاً أم جزئياً، أو حتى لو لم تُصدر المحكمة أمراً كهذا، واكتفت بتوجيه انتقاد لسلوك إسرائيل في غزة، فإن حركة مقاطعة إسرائيل في العالم ستتعزز بكثافة. ومن المرتقب أن نشهد محاولات لفرض عقوبات على إسرائيل بواسطة مجلس الأمن (وما من أحد يمكنه إنقاذنا من أيدي هؤلاء سوى بايدن)، أما العلاقات الإسرائيلية بالدول العربية فستكون أمام اختبار صعب، ومكانة إسرائيل في العالم ستتضرر بصورة جسيمة.
- هناك عاملان يؤديان إلى تدهور مكانة إسرائيل أمام كلٍّ من المحكمة والمجتمع الدولي: حقيقة أن أعضاء حكومة إسرائيل والكابينيت السياسي– الأمني الخاص بها هم من الوزراء العنصريين والأصوليين؛ وكون إسرائيل انحرفت عن طريق جهود التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، بل إنها ترفض هذا المسار إلى حد حرمانهم من تقرير المصير القومي. هذان العاملان يجعلاننا خاسرين في الساحة الدولية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- ما دامت إسرائيل مستمرة في السير في هذه الطريق المسدودة، فإن موجات معاداة إسرائيل والسامية سترتفع، وستواصل مكانة إسرائيل بين الدول بالتدهور. ولو كانت إسرائيل ساعية للسلام، وملتزمة القيم الإنسانية، لما كان في الإمكان استدعاؤها للمثول أمام محكمة العدل الدولية.

أخبار وتصريحات

[بايدن قدّم تطمينات لنتنياهو بأن الولايات المتحدة ستظل تحتفظ بوجود عسكري كبير في منطقة الشرق الأوسط]

"يديعوت أحرونوت"، 4/1/2024

ذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية 12 مساء أمس (الأربعاء) أن الرئيس الأميركي جو بايدن قدّم تطمينات لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بأن الولايات المتحدة ستظل تحتفظ بوجود عسكري كبير في منطقة الشرق الأوسط، وذلك على خلفية قلق إسرائيل من قرار أميركي بسحب حاملة الطائرات الأميركية "جيرالد فورد" من المنطقة.

وأضافت قناة التلفزة أن هذه التطمينات جاءت خلال مكالمة هاتفية بين بايدن ونتنياهو جرت أمس، شدّد خلالها الرئيس الأميركي على أن واشنطن ستواصل الاحتفاظ بوجود عسكري كبير في الشرق الأوسط في ظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وأشارت القناة إلى أن هذه المكالمة جاءت في إثر إعلان صادر عن واشنطن بشأن سحب إحدى حاملتَي الطائرات الأميركية من البحر الأحمر، علماً بأن الإعلان الأميركي تحدث عن سحب حاملة الطائرات الأميركية "جيرالد فورد" من منطقة الشرق الأوسط في الأيام المقبلة. كما أشارت إلى أن زيارة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن لإسرائيل، والتي كانت مقررة في نهاية الأسبوع الجاري وأُعلن تأجيلها، ستتم يوم الاثنين المقبل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ووفقاً للقناة، شعر المسؤولون في إسرائيل بالقلق من القرار الأميركي بسحب حاملة الطائرات من المنطقة، ولذا، تقدموا بطلبات للحصول على توضيحات من نظرائهم في الولايات المتحدة في هذا الشأن. كما علمت القناة بأن عدداً من هؤلاء المسؤولين حاول منع هذه الخطوة، وأكد أنها تأتي في وقت غير مناسب، في ظل التصعيد الذي تشهده منطقة الحدود الشمالية مع لبنان بين إسرائيل وحزب الله منذ يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر الماضي. كما أعرب هؤلاء عن مخاوفهم من أن يتسبب سحب حاملة الطائرات بالاعتقاد أن قوة إسرائيل باتت أضعف.

[تقرير: مسؤولون من ديوان رئاسة الحكومة ومن عدة وزارات وهيئات حكومية يشاركون في التعامل مع دعوى اتهام إسرائيل بارتكاب جريمة إبادة جماعية ضد الفلسطينيين التي قدمتها جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية]

"هآرتس"، 2024/1/4

قال مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى أمس (الأربعاء) إن الجلسة الأولى في محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الدعوى التي قدمتها جنوب أفريقيا، والتي تتهم إسرائيل بارتكاب جريمة إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في الحرب المستمرة مع "حماس" في غزة، ستُعقد يوم 11 كانون الثاني/يناير الحالي.

وأضاف هذا المسؤول نفسه أن جلسة 11 كانون الثاني/يناير ستشهد عرض ممثلي جنوب أفريقيا قضيتهم ضد إسرائيل، وستقدّم إسرائيل دفاعها ضد الاتهامات يوم 12 كانون الثاني/يناير. وأشار إلى أن ممثلين للدولة سيمثلون أمام المحكمة للدفاع عن موقف إسرائيل ضد ما وصفه بأنه فرية دموية ضدها.

واتهمت جنوب أفريقيا في الدعوى التي رفعتها إلى محكمة العدل الدولية، الأسبوع الماضي، إسرائيل بارتكاب أعمال في غزة تتسم بطابع الإبادة الجماعية خلال حربها ضد "حماس"، لكونها ارتُكبت بنية محددة مسبقاً، تهدف إلى تدمير

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الفلسطينيين في غزة كجزء من المجموعة الفلسطينية القومية والعرقية والإثنية الأوسع.

ومن المعروف أن إسرائيل هي إحدى الدول الموقّعة اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1948، وبالتالي فهي تخضع لولاية محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة، ولأحكامها. وبموجب بنود الاتفاقية، فإن إسرائيل ملزمة إرسال ممثلين إلى المحكمة في أعقاب تقديم الدعوى ضدها.

وعقد الناطق بلسان الحكومة الإسرائيلية إيلون ليفي مؤتمراً صحافياً، أول أمس (الثلاثاء)، قال فيه إن إسرائيل تدين بشدة قرار جنوب أفريقيا الذي يؤكد أنها قررت القيام بدور محامي الشيطان المتواطئ مع مرتكبي هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي. واتهم ليفي حركة "حماس" بأنها تضع، بشكل متعمد ومنهجي، بُناها التحتية العسكرية ومقاتليها داخل المراكز المدنية، مثل المستشفيات والمدارس والمساجد، بهدف استخدام الفلسطينيين كدروع بشرية. وقال إن حُكم "حماس" يتحمل المسؤولية الأخلاقية الكاملة عن جميع الضحايا في هذه الحرب.

ويتم الاستماع إلى القضايا في محكمة العدل الدولية من طرف لجنة مكونة من جميع قضاة هذه المحكمة الـ15، لكن يجوز لكلا طرفَي القضية ترشيح قاض لعضوية اللجنة. ويتم اتخاذ القرارات بالأغلبية العادية للقضاة الذين يديرون الجلسة.

وقال مسؤول حكومي رفيع المستوى في القدس إن إسرائيل سترشح، بكل تأكيد، قاضياً نيابةً عنها، وأشار إلى أن المحامي الأميركي البارز آلان درشوفيتز هو أحد الأسماء العديدة التي طُرحت، وقد يتم اختياره لهذا الدور. كما أشار إلى أن مسؤولين من عدة وزارات وهيئات حكومية يشاركون في التعامل مع قضية محكمة العدل الدولية، بما في ذلك وزارة العدل ووزارة الخارجية وديوان رئاسة الحكومة، بالإضافة إلى جهات أُخرى.

وأوضح هذا المسؤول نفسه أن الإجراءات المتخذة في محكمة العدل الدولية ليست ذات طبيعة جنائية، والمدعى عليه هو دولة إسرائيل، وليس أي مسؤول حكومي أو

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

عسكري، وبناءً على ذلك، لن تترتب أي آثار جنائية على المسؤولين الإسرائيليين، إذا حكمت محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل، على الرغم من أن ذلك قد يؤدي إلى بعض التداعيات الدبلوماسية. كما أوضح أن هناك مخاوف في إسرائيل من أن تطلب جنوب أفريقيا من المحكمة تطبيق إجراءات موقتة ضد إسرائيل، قد تشمل إصدار أمر بوقف العمليات القتالية، ولا سيما أن دولة جنوب أفريقيا أكدت أنها تطالب بمثل هذه الإجراءات لضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية.

وذكرت تقارير إعلامية متطابقة أن جزءاً كبيراً من الملف الذي أعدّته جنوب أفريقيا بهذا الشأن يتعلق بتصريحات أدلى بها مسؤولون في الحكومة الإسرائيلية، بمن فيهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت وأعضاء آخرون في المجلس الوزاري السياسي – الأمني المصغر، الذين يتخذون قرارات رئيسية بشأن مواصلة الحرب، ومن بينهم وزير المال بتسلئيل سموتريتش، ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير. وأكدت جنوب أفريقيا أن هذه التصريحات أظهرت نية ارتكاب جريمة إبادة جماعية.

[المحكمة الإسرائيلية العليا تقرّر إرجاء تطبيق تعديل "قانون أساس: الحكومة" يهدف إلى منع عزل نتنياهو]

"معاريف"، 2024/1/4

قررت المحكمة الإسرائيلية العليا أمس (الأربعاء) إرجاء تطبيق تعديل "قانون أساس: الحكومة" يهدف إلى منع عزل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. ونصّ قرار المحكمة على أن يدخل هذا التعديل حيز التنفيذ مع بداية الدورة المقبلة للكنيست [الدورة الـ26]، وأكدت أنه كان بمثابة تشريع شخصي ويشكل إساءة لاستخدام سلطة الكنيست.

وأيّد قرار المحكمة هذا 6 قضاة، بينهم رئيسة المحكمة العليا المنتهية ولايتها إستير حيوت، وعارضه 5 قضاة، وكانت المحكمة نظرت في طلبات التماس ضد

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

هذا التعديل ضمن هيئة قضائية موسعة مؤلفة من 11 قاضياً، خلال جلسة عُقدت يوم 28 أيلول/سبتمبر الماضي.

سنّ تشريع هذا التعديل الائتلاف الحكومي، وصادق عليه الكنيست في آذار/مارس الماضي، وهو جزء من خطة إضعاف الجهاز القضائي، ويهدف إلى منع عزل نتنياهو من خلال إعلان تعذّره عن القيام بمهماته في ظل خرقه اتفاق تناقُض المصالح الذي يقضي بمنعه من التعامل مع التغييرات القضائية بسبب محاكمته بتهم فساد خطِرة. وينص التعديل على أنه في الإمكان عزل رئيس الحكومة، فقط من خلال إعلانه شخصياً عدم قدرته على ممارسة مهمات منصبه، جسدياً أو نفسياً، أو إعلان الحكومة تعذُّره عن القيام بمهماته لأسباب صحية، بشرط تأييد ثلاثة أرباع الحكومة لهذه الخطوة.

وأوضحت المحكمة العليا أن قرارها لا يتحدث عن إلغاء التعديل، إنما عن موعد بدء سريان التعديل من أجل إسقاط العامل الشخصي الذي من شأنه أن يوحي بأن التعديل جاء لمنع عزل نتنياهو، على وجه التحديد.

وتعقيباً على قرار المحكمة هذا، قال وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين [الليكود] إن قرار قضاة المحكمة العليا بشأن نشر أحكام هي محل خلاف كبير، حتى فيما بينهم، بينما جنود الجيش الإسرائيلي يضحّون بأرواحهم في جبهة القتال هو عمل يمس بوحدة الشعب.

تجدر الإشارة إلى أن المستشارة القانونية للحكومة الإسرائيلية غالي بهراف – ميارا كانت أكدت لدى المصادقة على هذا التعديل أن الكنيست أساء استخدام صلاحياته من أجل تحسين الوضع القانوني الشخصي لرئيس الحكومة ولتمكينه من العمل بشكل متعارض مع اتفاق تناقُض المصالح الذي وقّعه نتنياهو في سنة 2020 وأقرّته المحكمة العليا، وجاء فيه أنه مطالب بالامتناع من أي تدخُّل في الشؤون المتعلقة بعمل لجنة تعيين القضاة، وفي كل ما يتعلق بقضاة المحكمة العليا والمحكمة المركزية في القدس، حيث تجري محاكمته كمتهم بارتكاب مخالفات جنائية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

كما رأت المعارضة أن هذا التشريع يوفر الحماية لنتنياهو الذي تنظر المحكمة المركزية في اتهامات بحقه، تشمل الرشوة وإساءة الأمانة والاحتيال.

[تقرير: رافضاً إدانة وزارة الخارجية الأميركية، سموتريتش يكرّر دعمه تشجيع الهجرة الطوعية لسكان قطاع غزة إلى دول أُخرى]

"يديعوت أحرونوت"، 4/1/2024

كرّر وزير المال والوزير في وزارة الدفاع الإسرائيلية بتسلئيل سموتريتش [رئيس "الصهيونية الدينية"] دعمه تشجيع الهجرة الطوعية لسكان قطاع غزة إلى دول أُخرى، وذلك في إطار رؤيته لِما بعد الحرب ضد حركة "حماس".

وجاء هذا في إطار بيان أصدره سموتريتش أمس (الأربعاء)، وأعلن فيه رفضه إدانة وزارة الخارجية الأميركية لدعواته إلى إعادة توطين سكان قطاع غزة خارج القطاع. وأضاف البيان أن أكثر من 70٪ من الجمهور الإسرائيلي يدعم اليوم تشجيع الهجرة، باعتبارها حلاً إنسانياً.

وقال سموتريتش: "إن سياسة إعادة التوطين ضرورية لأن دولة صغيرة، مثل دولتنا، لا يمكنها السماح بواقع توجد فيه، على بُعد 4 دقائق من بلداتنا، بؤرة 'للكراهية والإرهاب'، حيث يستيقظ مليونا شخص كل صباح مع طموح بتدمير دولة إسرائيل، ومع الرغبة في 'ذبح واغتصاب وقتل' اليهود أينما كانوا".

وكان الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر أكد قبل يومين أن الدعوات التي يطلقها وزراء من اليمين المتطرف بشأن تشجيع الهجرة من قطاع غزة تحريضية وغير مسؤولة.

وأشار ميلر إلى أنه قيل للإدارة الأميركية بشكل متكرر وثابت من طرف حكومة إسرائيل، بما في ذلك من طرف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إن مثل هذه التصريحات لا تعكس سياسة الحكومة الإسرائيلية، ولذا، ينبغي لهؤلاء الوزراء التوقف عن الإدلاء بمثل هذه التصريحات على الفور.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وردّ وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير [رئيس "عوتسما يهوديت"] على واشنطن، بعد وقت قصير من صدور الانتقادات عن الخارجية الأميركية.

وكتب بن غفير على منصة "إكس" ("تويتر" سابقاً) أن "الولايات المتحدة هي أفضل صديق لنا، لكن أولاً، وقبل كل شيء، سنفعل ما هو الأفضل لدولة إسرائيل. إن هجرة مئات الآلاف من غزة ستسمح لسكان "غلاف غزة" بالعودة إلى ديارهم والعيش بأمان، وستحمي جنود الجيش الإسرائيلي".

وكان سموتريتش أثار الخلاف مع الولايات المتحدة، إذ قال في سياق مقابلة أجرتها معه قناة التلفزة الإسرائيلية 12 يوم السبت الماضي: "إننا نريد تشجيع الهجرة الطوعية، ونحتاج إلى العثور على دول مستعدة لاستقبالهم".

كما أدلى بن غفير بتصريحات مماثلة في اجتماع كتلة "عوتسما يهوديت" في الكنيست، يوم الإثنين الماضي، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك، وأعرب عن دعمه إعادة إحياء المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة.

وقال بن غفير: "لا يمكننا الانسحاب من أي منطقة نوجد فيها في قطاع غزة. لا أستبعد الاستيطان اليهودي هناك، بل أعتقد أنه أمر مهم أيضاً". وأضاف أن الحرب الإسرائيلية الحالية تمثل فرصة كبيرة للتركيز على تشجيع هجرة سكان قطاع غزة، واصفاً مثل هذه السياسة بأنها "حل صحيح وعادل وأخلاقي وإنساني".

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

محمد عزة دروزة (1305–1404 هـ/ 1887–1984 م): سيرة ذاتية مقتطفة من مذكراته

تأليف: محمد عزة دروزة
تحرير وتقديم: وليد الخالدي
تدقيق وفهرسة: سمير الديك

محمد عزة دروزة: ولد فى نابلس (1887)، وغدا من أبرز أعلام فلسطين والمشرق طراً فى القرن العشرين. عاصر العهود العثمانية والفيصلية السورية (1919 – 1920) والانتدابية وما بعد الانتداب. انتسب إلى جمعية الفتاة السرية (1915)، وساهم فى تأسيس حزب الاستقلال فى دمشق (1919) وفى القدس (1932). ساهم فى تأسيس مدرسة النجاح بنابلس فى العشرينيات، وتولّى مديرية الأوقاف الإسلامية بالقدس فى الثلاثينيات. أدار الثورة الكبرى المسلحة بزعامة الحاج أمين الحسينى ضد التقسيم (1937–1939). شارك فى قيام الجمهورية العربية المتحدة (1958–1961)، وذاق السجن والهجرة من الوطن، وألّف نحو 50 كتاباً، عدا عن مئات المقالات فى التاريخ (الإسلامى والعربى والفلسطينى القديم والحديث) والدين واليهودية، كان مسك ختامها «مذكراته». ينتمي إلى رعيل قائد عروبى. توفى سنة 1984 فى دمشق حيث دفن رحمات الله عليه.

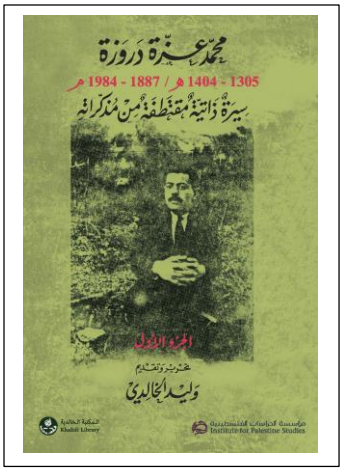

شرع دروزة فى تدوين يومياته سنة 1932، وعكف على تبييضها فى أواخر السبعينيات فى دمشق، وتولّى طباعتها الناشر التونسى الفذّ الحبيب اللّمسى. وصدرت فى بيروت (دار الغرب الإسلامى) سنة 1993 فى ستة مجلدات (بلغ عدد صفحاتها 4242) بعنوان «مذكرات محمد عزة دروزة 1305هـ–1404هـ/ 1887م–1984م»، وهى تعتبر من أهم المصادر الأولية للمتخصصين بتاريخ فلسطين والحركة العربية فى البلاد الشامية فى القرن العشرين. ولحرصنا على تعريف الأجيال العربية الصاعدة بالكاتب أسقطنا من المذكرات الأم ما لم نعتبره من باب السيرة الذاتية فجاء النص الأصلى فى هذه المقتطفات التى وضعنا لها مقدمة تشرح نهجنا فى اختيارها وتتضمن لمحات عن بعض نواحي نشاط دروزة السياسي والقلمي طوال حياته المديدة.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر